رئيس الجمهورية في محاضرته أمام طلاب ومسؤولي جامعة

جامعة الإيمان ليست وكراً للإرهاب بل معسكر للثورة والعلم المستنير

موقف الجامعة أثناء الانتخابات كان عظيماً ونريدكم أن تكونوا حزب الوطن والثورة والجمهورية والوحدة

لستم في جيب أحد بل في جيب الوطن

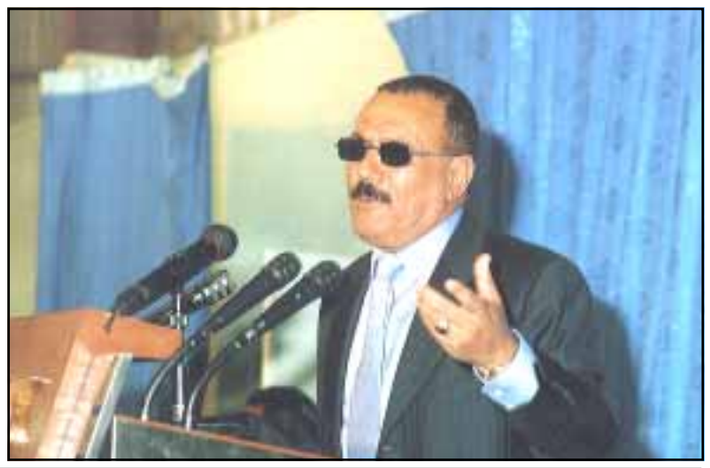

الشيخ الزنداني : جامعة الإيمان من ثمار العطاءات الخيرة لفخامة الرئيس

صنعاء / سبأ:

قام فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس بزيارة إلى جامعة الإيمان، حيث كان في استقباله الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس الجامعة وعمداء الكليات والأساتذة.

وقد ألقى فخامة الأخ الرئيس محاضرة في الجامعة، حيث عبر عن سعادته بزيارته للجامعة.

وقال يسعدني أن أقوم بالزيارة الثانية لجامعة الإيمان خلال هذا العام لتفقد المنشآت ومتابعة ما تم التوجيه به في الزيارة السابقة خاصة في مجال شبكة الطرق وكذلك الصرف الصحي وأيضاً إنجاز جامع لطلاب جامعة الإيمان.. معبرا عن ارتياحه لان جامعة الإيمان كان موقفها إيجابياً ورائعاً ومعتدلاً.

وقال الحمد لله لم تكن جامعة الإيمان في جيب أحد ولكنها في جيب الوطن والوطن يرحب بكم ويحتضنكم كأبناء وأخوان.

وأضاف قائلا نحن نتطلع إلى أن يكون في جامعة الإيمان الخير لنشر العلم والموعظة الحسنة والإرشاد في كل مكان، نشر العلم وتثقيف الناس بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف القائم على الوسطية والاعتدال، بعيدا عن التطرف والغلو لان التطرف لا يولد الا تطرفا والعنف لا يولد إلاّ عنفا، كما أن الاعتدال يولد الأمان والسلم ونحن نحب السلم ونحافظ عليه ونحافظ على استقرار وطننا ويكفي وطننا ما حدث في فترة الصراع في المناطق الوسطى أيام سحل العلماء وأيام قتل الشيوخ والمشايخ.

ومضى فخامة الأخ الرئيس قائلا كثير منكم أيها الطلاب لا يعرفون ما كان يجرى في بعض المناطق لم يكن هناك أمن ولا أمان كانت البلد في عامي ١٩٧٨ / ١٩٧٩م تتلاطمها الأمواج لا استقرار للطالب ولا للعالم ولا للعلم، كان العالم يضع رأسه على كفه ولا يدري ماذا سيكون مصيره، اليوم علماؤنا في ظل الأمن والأمان والاستقرار يتنقلون في كل أنحاء الوطن ويعلمون ويدرسون بكل حرية وها أنتم أبنائي الطلاب ستذهبون إلى المحافظات للتطبيق العملي لن يضايقكم أو يشغلكم أحد تذهبون لنشر الوعي الإسلامي أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وعلينا أن نحبب الإسلام للشباب والشابات ولا ننفرهم.. لا ننفر المواطنين نحبب في قلوبهم الإيمان كما أن أسم جامعتكم جامعة الإيمان.. حببوا الإيمان في قلوب المواطنين أدعوا للوحدة وللأخوة وللمحبة وللأمن والاستقرار وإنهاء البغضاء والحقد والكراهية والحسد أدعوا للأمن والأمان أدعوا لحل الخصومات بالطرق الشرعية بشرع الله دون التحكيم والمحكمين، ندعو إلى إعلاء شرع الله فوق كل عرف.

وتابع الأخ الرئيس قائلا إن شاء الله ستحظى جامعة الإيمان باهتمام ليس اهتماماً سياسياً بل اهتمام إنساني.

وخاطب طلاب الجامعة قائلا أنتم أبنائنا ولستم ورقة سياسية تستخدم كما يريد الآخرون أبداً.

وأضاف نحن على قناعة تامة أن هذه جامعة أهلية يجب أن نرعاها كما نرعى بقية الجامعات لأنها تخفف على الحكومة الشيء الكثير.

وقال التنوع مطلوب ولا يمكن أن نصهر فكر الأمة في قالب واحد ولا نستطيع أن نجعل هذه الأمة في قالب واحد عدا الإيمان فقط.

أما التنوع في المذاهب في التخصصات مثل الزراعة، الطب أو الصحة، البيطرة والهندسة وغيرها فهو جائز، لكن ما لا يجب الاختلاف فيه هو الإيمان والوحدانية فهذه ثوابت لا نقدر إلا أن نكون صوتاً واحداً وعقيدة واحدة أمام التنوع في التخصصات الأخرى فهو جائز ومن حق الطلاب أن يدرسوا كل علم وسوق العمل يرحب بهم بحسب تحصيلهم العلمي.

وأردف قائلاً كثير تخرجوا من هذه الجامعة في مجال الشريعة، نحن على استعداد لاستيعابهم ونعقد لهم دورة تأهيلية في معهد القضاء العالي ليختبروا وإذا كانوا مؤهلين فليس هناك مانع في أن يدخلوا في مجال القضاء إلى جانب أخوانهم من خريجي الصروح العلمية والأكاديمية الأخرى.

وقال الأخ الرئيس لقد كان موقفكم أثناء الانتخابات عظيما وأصنفه ضمن ثلاثة أصناف.. قوى حيدت وقوى انتخبت وقوى تحزبت.

ومضى يقول نحن نريد منكم اليوم أن تكونوا حزب الوطن، حزب الثورة والجمهورية والوحدة ومعكم الشيخ الفاضل عبدالمجيد الزنداني وهو قطب من أقطاب الثورة ورجل من رجال الثورة ونحن نعتمد عليه كأستاذ ورئيس جامعة وسنأخذ بيده ونعمل لبناء هذه الجامعة البناء العلمي الصحيح ونقدم المساعدات من خلال وزارة التعليم العالي في أي منهج أو أي خبرات ليس لدينا مانع لكي نضيع على المتقولين والمزايدين أن جامعة الإيمان وكر من أوكار الإرهاب وهذا كذب، فلو كانت وكراً للإرهاب لما كان رئيس الدولة في هذا المكان.. ولكنها معسكر من معسكرات الثورة والجمهورية، معسكر للعلم المستنير يدعو إلى الوسطية والاعتدال.

وأستطرد قائلاً نحن لا نصف أبناءنا ولا يجوز أن نصنف أبنائنا على أساس مذهبي أو فكرى ونقول هذا سني وهذا شيعي وهذا صوفي كون ذلك يكرس التفرقة بين أبناء المجتمع.

وتابع الأخ رئيس الجمهورية قائلا نحن أمة واحدة أمة مسلمة ولا يجوز أن نشتم أو نقدح في رباط تريم في حضرموت فأولئك طلبة علم ولا يجوز أن نقول أن كلية العلوم الشرعية جامعة ترعى الصوفية ونضع عليهم علامات ومآخذ وكذلك الحال لا يجوز أن نقول جامعة الإيمان متطرفون أبدا الكل يطلب العلم والإنسان بسلوكه والإنسان بإنتاجه والإنسان بعلمه، تعلموا واقرأوا كل الكتب.

وقال الأخ الرئيس الله سبحانه وتعالى خلق للإنسان السمع والبصر والعقل يستطيع أن يفرق بين الحق والباطل لكن عندما يجعله في زاوية واحدة ويلقن منهج واحد بنمط واحد يحاصر مداركه العقلية وهذا لا يجوز وعلينا أن نحرص على تمكين المواطن من الاطلاع في هذا المجال بكل حرية وشفافية ويقرأ ما يريد.. ثم سيتضح له ما هو الأصح والأكثر فائدة والأصلح فيحافظ عليه ويدرسه.

وأختتم الأخ الرئيس كلمته قائلاً : نحن مستعدون لمساعدة جامعة الإيمان ونقف إلى جانبها لتحقق التطور مثلما تطورت جامعة العلوم والتكنولوجيا وسنعمل مساندة تطوير جامعه الإيمان وما شاء الله الخير في جامعة الإيمان.

هذا وكان الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس جامعة الإيمان قد ألقى كلمة رحب فيها بالأخ الرئيس في زيارته للجامعة.. مشيدا بما تحظى به الجامعة من رعاية من قبل الأخ الرئيس منذ تأسيسها ووضع حجر الأساس لها.

وقال إنها ثمرة من ثمار العطاءات الخيرة لفخامته من أجل نشر العلم وبناء الجيل اليمني البناء العلمي الصحيح.. مستعرضا في كلمته ما تقوم به الجامعة في مجال إعداد وتأهيل منتسبيها من الطلاب والطالبات والدرجات العلمية التي يحصلون عليها كثمرة لتحصيلهم داخل الجامعة.

وأكد الشيخ الزنداني أن نهج الاعتدال والوسطية هو ما يؤمن به خريجو جامعة الإيمان وما يتلقونه داخل الجامعة التي هي واحدة من صروح العلم التي شيدت في الوطن لبناء جيل قادر على أداء رسالته لخدمة الدين والوطن.

وزير الخدمة المدنية في حوار مع صحيفة (١٤ اكتوبر) :

إجراءات التوظيف الجديدة هيأت مناخات مناسبة لتكافؤ الفرص والمنافسة الشريفة للفوز بالوظائف المتاحة والمتوفرة

تعتزم وزارة الخدمة المدنية والتأمينات خلال الفترة القريبة القادمة البدء في تطبيق نظام البطاقة الوظيفية الالكترونية المبني على البصمة والصورة الذي سيساهم إلى جانب نظام كشف الراتب الموحد الذي أدخل حيز التنفيذ فعليا في التخلص نهائيا من ظاهرة الازدواج الوظيفي والعمالة الوهمية في وحدات الخدمة العامة ، وتسعى الوزارة حاليا الى تقييم نتائج النقل للموظفين إلى الهيكل العام ، حيث أكد وزير الخدمة المدنية أن الإصلاحات التي تمت أسهمت بدرجة كبيرة في الحد من الاختلالات القائمة ومحاصرة آثارها .

جاء ذلك في حديث أدلى به الأخ حمود خالد الصوفي وزير الخدمة المدنية والتأمينات إلى صحيفة (١٤ أكتوبر) أشار فيه إلى أن سياسات وإجراءات التوظيف الجديدة التي اعتمدت معايير موضوعية للاختيار وفق برامج آليات واضحة لتحديد أسبقية التوظيف قد هيأت مناخا مناسبا لتكافؤ الفرص والتنافس الشريف للفوز بالوظائف المتاحة.

وقطعت الطريق أمام الوساطات والمحسوبية والرشوة وغيرها من مظاهر التلاعب والفساد التي كانت سائدة في الفترة الماضية .. وفيما يلي نص الحديث:

صنعاء/ ١٤أكتوبر/ لقاء: رمزي الحزمي :

حمود خالد الصوفي

الهدف الأساسي من هذه الإجراءات قطع الطريق أمام ظواهر الوساطة والفساد والتلاعب والمحسوبية والرشوة..الخ

● **هل لكم أن تحدثونا عن النجاحات التي تحققت في مجال تحقيق آليات عمل وزارة الخدمة المدنية ؟**

■ لا شك في أنكم تعلمون بان وزارة الخدمة المدنية والتأمينات في إطار التعاون بين الحكومة اليمنية والبنك الدولي وما نحين آخرين تنفذ حاليا برنامجاً متكاملا لتحديث الخدمة المدنية ،حيث يتضمن هذا البرنامج مجموعة من المكونات العامة التي تستهدف تطوير الأنظمة الأساسية لإدارة الموارد البشرية ، و تحسين الأنظمة المالية ، وإعادة هيكلة الأداء الحكومي ، و بناء القدرات المؤسسية وصندوق الخدمة المدنية .

وقد قطعت الوزارة شوطا لا باس به في هذا الاتجاه ونفذت عدداً من الأنشطة الأساسية ,التي هدفت إلى تشخيص الوضع الإداري الراهن،وتحديد الاختلالات التي يعانيها والتوجهات المطلوبة لإصلاحه ,وذلك انطلاقا من نتائج المؤتمر الأول للإصلاح الإداري والمالي الذي انعقد في أغسطس ١٩٩٨ والدراسات التي تلته مثل دراسة الواقع التنظيمي للدولة ، ودليل إجراءات الخدمات الحكومية وغيرها .

نظام البطاقة الالكترونية (البصمة والصورة) سيسهم في التخلص من ظاهرة الازدواج الوظيفي والعمالة الوهمية والانقطاع عن العمل

● **كيف تجاوزت الوزارة مرحلة التشخيص والدراسات ؟**

■ لم يقتصر الأمر على التشخيص فقط بل نفذت وزارة الخدمة المدنية كذلك أنشطة أخرى تمثل في تقديرنا خطوات مهمة على طريق إصلاح تلك الاختلالات وفى مقدمتها المسح الوظيفي كما عملت الوزارة على إنشاء قاعدة البيانات الوظيفية ، وتطوير سياسات التوظيف واستخدام تقنيات علمية عند تطبيق الاجراءات المنفذة لها .

كما عملت الوزارة على إنشاء صندوق الخدمة المدنية ، وشرعت في إعادة هيكلة بعض الجهات الحكومية ومنها وزارة الخدمة المدنية والتأمينات ، وصولا الى إصدار قانون جديد لنظام الوظائف والمرتبات مبني على رؤية استراتيجية لإدارة الوظائف وفق مراحل تبات وصولا إلى إدخال نظام كشف الراتب الآلي الموحد لوحدات الخدمة العامة ونظام البصمة والصورة .. وغيرها من الأعمال التي لا يتسع الحيز لتعدادها.

● **ما هو الدور الذي لعبه هذا التحديث في مكافحة الاختلالات الإدارية والفساد الوظيفي ؟**

■ من المعروف فى علم الادارة وتطبيقاتها ان الاصلاحات تحتاج الى وقت لتعطى ثمارها لانها تنفذ غالبا بصورة متدرجة لاعتبارات كثيرة اهمها مراعاة البعد الاجتماعى والانسانى لآثارها .

وعليه فان النتائج تحتاج بدورها الى وقت اكبر لتبرز بصورتها النهائية التى تمكن من تقييم جدوى تلك الاصلاحات . ومع ذلك نستطيع القول وبثقة ان الاصلاحات التى تحققت خلال السنوات الماضية ، ساهمت بدرجة كبيرة فى الحد من الاختلالات القائمة ومحاصرة اثارها.

الإصلاحات الإدارية والمالية أسهمت في وضع حد للاختلالات المرتبطة بتجاوز المدد القانونية في التقاعد والانتداب والدراسة في الخارج

● **كيف ؟**

■ على سبيل المثال لاالحصر مكنت نتائج المسح الوظيفى وبناء قاعدة البيانات من التعرف بدقة على القوى العاملة فى اجهزة وسلطات الدولة المختلفة وانتشارها الجغرافي والقطاعي وشكل ذلك مدخلاً مهماً لاتخاذ اي قرارات تتعلق بتخطيط وادارة الموارد البشرية للدولة على مختلف المستويات .

من جهة اخرى يمكن القول ان سياسات واجراءات التوظيف الجديدة التي اعتمدت معايير موضوعية للاختيار وبرامج آلية لتحديد أسبقية التوظيف اسهمت في تهيئة المناخ المناسب لتكافؤ الفرص والتنافس الشريف للفوز بالوظائف المتاحة وقطعت الطريق امام الوساطات والمحسوبية والرشوة وغيرها من مظاهر التلاعب والفساد التي كانت تطبع الممارسات في هذا الجانب من قبل فيما أسهم تنفيذ استراتيجية وقانون الاجور والوظائف فى توحيد هياكل الاجور ومعالجة التباين السابق في مستويات الرواتب في الوظائف والمجالات المتشابهة ورفع الحد الادنى للرواتب الى مستوى خط الفقر وتحديد معايير موضوعية للاستحقاق اضافة الى معالجة مجموعة من الاختلالات التي كانت موجودة في كشوفات الراتب في الكثير من وحدات الخدمة العامة مثل البالغين آجال التقاعد والمنتدبين والموفدين للدراسة في الخارج الذين تجاوزوا المدد القانونية وغير ذلك من الاختلالات ..

وأود أن أؤكد لكم بأن الوزارة تستعد حالياً للبدء في تطبيق نظام البطاقة الوظيفية الالكترونية المبني على البصمة والصورة الذي سيساهم الى جانب نظام كشف الراتب الموحد الذي ادخل حيز التنفيذ فعلياً في التخلص نهائياً من ظاهرة الازدواج الوظيفي والعمالة الوهمية والتسيب الاداري في وحدات الخدمة المدنية .

● **متى ستبدأ الوزارة في تنفيذ المرحلة الثانية من استراتيجية الاجور والمرتبات وما هي مهمتها ؟**

■ الحديث عن المرحلة الثانية من استراتيجية الاجور ومهامها سابق لاوانه في تقديرنا ..فالمرحلة الاولى لم يتم الانتهاء منها بعد ، وما زال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي انجازه قبل قول ذلك .. ولا نتحدث هنا عن الأعمال المرتبطة بنقل موظفي الخدمة العامة الى الهيكل العام الجديد للوظائف والاجور والمرتبات التي أوشكت بالفعل على الانتهاء او معالجة ما تبقى من شكاوي وتظلمات الموظفين بشأن الاوضاع الوظيفية والمالية التي نقلوا اليها،حيث حددت الوزارة منتصف شهر نوفمبر موعدا نهائيا لوحدات الخدمة العامة لحصرها وتقديمها بصورة جماعية لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة إزاءها ..بل نقصد تقييم نتائج وآثار ما انجز من مهام واعمال وفي مقدمتها مراجعة سلامة بيانات وعمليات النقل التي تمت تحت ضغط الوقت وعلى مسئولية وحدات الخدمة العامة والتاكد من التزام تلك الوحدات بتنفيذ كافة الاصلاحات المتوجبة عليها خلال المرحلة الاولى حتى لا يكون عدم فعل ذلك عائقاً امام الشروع في استحقاقات المرحلة الثانية .. وقد سبق ان اوضحنا في تصريحات ولقاءات مماثلة انه سيتم التعامل مع كل وحدة بمقدار تقدمها في انجاز هذه الاصلاحات وان الوزارة لن تستجيب لاي ضغوط ورهانات خارج نطاق ذلك .. فاذا كانت المرحلة الاولى من الاستراتيجية ركزت قبل كل شيء على تحسين الوضع المعيشي للموظفين وتحقيق زيادات ملموسة في دخولهم فان هذا الامر سيرتبط ارتباطا وثيقا برفع كفاءة الاداء الفردي والعام لوحدة الخدمة العامة وترشيد كلفته في المراحل القادمة لان كافة اهداف الاستراتيجية تتمحور في الاساس حول ذلك .